61	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على المحلق عدد 3 المنقح للاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التى تعرف برخصة "برج الخضراء" وملحقاتها.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الصناعة**	اللجان المتعهدة: *لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. فى الجوانب الداخلة فى اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.
62	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون تقنى بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.**	اللجان المتعهدة: * لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. فى الجوانب الداخلة فى اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.
63	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون مالى بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. فى الجوانب الداخلة فى اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
64	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على رسالة ضمان الدولة المبرمة فى 12 أوت 2013 لفائدة البنك الكوري K-EXIM والخاصة بالقرض المسند للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية للمساهمة فى تمويل مشروع اقتناء 8 عربات جارة كهربائية لنقل المسافرين بأحواز تونس.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة النقل.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة القطاعات الخدماتية. فى الجوانب الداخلة فى إختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
65	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 38 لسنة 2002 المؤرخ فى 11 أفريل 2002 المتعلق بتنظيم مهنة العدل الى المساعدة.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة التجهيز والبيئة.**	اللجان المتعهدة: * لجنة البنية الأساسية والبيئة. -لجنة التشريع العام. فى الجوانب الداخلة فى اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا فى الغرض تحيله على لجنة البنية الأساسية والبيئة.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
●-●
خلية العلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

OH/HG839

جدول الوثائق الموجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الترتيبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	-رسالة إحالة ممضاة من طرف السيد رئيس الحكومة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع العلم أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الشؤون الخارجية.
02	-مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون تقني بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.		
03	-شرح الأسباب		
04	-نسخة من الاتفاق		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

تونس، في 8 نوفمبر 2013

الوزير لدى رئيس الحكومة

الوزير لدى رئيس الحكومة

الإمضاء: نور الدين البحيري

2013/62

الواردات عـــــــدد

11 نوفمبر 2013

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 07 نوفمبر 2013

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا **مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون تقني بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.**

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعريض

2013/62
الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 62

الواردات عـــــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 62

مشـــــروع قانـــــون

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون تقني بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على اتفاق التعاون التقني بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 27 جوان 2013.

الواردات عـــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 62

مشروع شرح الأسباب

الخاص باتفاق التعاون التقني بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2011

2013 / 62

1- أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية اتفاقا للتعاون التقني بعنوان سنة 2011 في تاريخ 27 جوان 2013 بتونس.

2- يتوج هذا الاتفاق المفاوضات الحكومية التي جرت بين الجانبين في إطار اجتماع الدورة السابعة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت يومي 22 و 23 مارس 2012 ببرلين.

3- ينص اتفاق التعاون التقني لسنة 2011 على إنجاز البرامج التالية:

- تطبيق الاتفاقية الإطارية لمنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية، المرحلة III.
- تدعيم قدرات المناطق الصناعية، المرحلة II.
- برنامج دعم بعث المؤسسات والتجديد، المرحلة III.
- صندوق الدراسات والخبراء.

4- تتكفل حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق بالمشاريع المشار إليها أعلاه، بالجانب المتعلق بالموارد البشرية والتجهيزات وعند الاقتضاء بمساهمات مالية ذات قيمة جملية تقدر بـ 000 500 6 أورو (بلسان القلم : ستة ملايين وخمس مائة ألف أورو).

5- تفوض الحكومة الألمانية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتنفيذ هذه المشاريع. كما ستنفذ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي المشروع الجهوي "النهوض بتشغيل الشباب وتأهيله في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، الذي يتخذ من الجمهورية التونسية مقرا له.

6- يتم ضبط التفاصيل الخاصة بالمشاريع المذكورة وكذلك الخدمات المطلوب توفيرها والالتزامات الواجب التعهد بها، في عقود تنفيذ، وإن اقتضى الأمر في عقود تمويل، يقع إبرامها بين الوكالة الألمانية للتعاون التقني والمؤسسات التونسية المفوضة أو التي سيتم تفويضها لإنجاز المشاريع. ولا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا اتفاق التعاون التقني اتفاقا إطاريا لكل المشاريع الوارد ذكرها أعلاه، مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون الفني بين البلدين ويسرع في نسقها ويقلص من مدة إنجازها.

7- تعفي حكومة الجمهورية التونسية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) من كل الضرائب والأداءات بالجمهورية التونسية في إطار إبرام وتنفيذ عقود التنفيذ والتمويل المشار إليها في هذا الاتفاق.

8- يخضع هذا الاتفاق كذلك إلى ما جاء في أحكام اتفاقية التعاون التقني بين الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية المبرمة في تونس بتاريخ 23 أفريل 1970 والتي دخلت حيز التنفيذ بمقتضى القانون عدد 54-72 المؤرخ في 29 جويلية 1972.